



التنمية الدائمة

نشرة دورية تصدر عن اتحاد المقعدين اللبنانيين

العدد - صفر - أيلول (سبتمبر) ٢٠١٠

وطن التنوع

بقلم: د. مروان البسط

والثقافي والاجتماعي، في ظل هذا التنوع العرقي والإثني وفي القدرات والحاجات لابد من انتهاز:

سياسة وطنية جامعة ترتكز على الحقوق المنصوص عليها في المواثيق الوطنية والدولية تؤدي إلى تنمية شاملة للمجتمع بكل قطاعاته.

سياسة عمرانية تحترم التنوع في المجتمع وتتيح للجميع الوصول إلى مختلف أماكن الأنشطة المجتمعية. سياسة تربوية تتيح للجميع على اختلاف قدراتهم اكتساب العلم والمعرفة.

سياسة اقتصادية تسمح للجميع بالمشاركة في دورة الوطن الاقتصادية وتحارب الفقر والعزل.

سياسة صحية توفر للجميع كافة الخدمات الصحية. سياسة مالية واضحة مبنية على احتياجات تطور المجتمع بكافة أطيافه.

سياسة اجتماعية مبنية على الحق بدل الرعاية تكفل الحد من عزل الفئات المهمشة (الأشخاص المعوقين، النساء، الأطفال، الشباب، اللاجئين والمسنون).

من أجل مقارنة هذه القضايا المتعددة تعمل «مجموعات الرصد الاجتماعي» في إطار «مشروع التنمية الدائمة»، والتي تضم ممثلين عن الفئات المهمشة، والتي نطمح أن تتحول إلى شبكة وطنية تكون صوت المهمشين وتشكل جماعة ضغط تتحرك محلياً وعلى مستوى لبنان لمناصرة حقوق هذه الفئة وستكون هذه النشرة الصوت المواكب لعمل هذه المجموعات.

ضمن هذه الرؤية انطلق هذا المسار. مسار التنمية الدائمة في «اتحاد المقعدين اللبنانيين» منذ خمس سنوات، وراكم خلال هذه الفترة عدداً من الخبرات، من تجارب ناجحة وآليات وأدوات ومواد. ولأننا نؤمن بأن هذا المسار لا يكتمل إلا بمشاركة وتشريك جميع المعنيين في إطاره كانت هذه النشرة التي تعتبر مساحة تتضمن الأخبار والآليات والأدوات والتجارب الناجحة التي تتعلق بمسار التنمية الدائمة لتكون نشرة توعوية تعليمية، وكلنا أمل أن تراكم هذه النشرة الكثير من المواد التي تسمح لمجتمعنا بالانتقال من سياسة إزالة التنوع إلى سياسة إزالة الحواجز.. من أجل مشاركة التنوع في المجتمع. ■

سياسات اجتماعية واقتصادية لا تراعي حقوقهم وقدراتهم وحاجاتهم.

وطن يعيش فيه اللاجئون الفلسطينيون محرومين من أبسط حقوقهم الإنسانية (أكثر من سبعين مهنة لا يستطيع اللاجئون الفلسطينيون ممارستها...).

وطن والكفاءات والقدرات والبطالة فيه متفشية المقنعة منها والصريحة (نسبتها ٣٠٪).

وطن للمستقبل وعمالة الأطفال والتسرب المدرسي فيه يفوق معدلاته في الدول المماثلة والمجاورة، (حوالي ١٠٠ ألف طفل بين عمر ١٠ و ١٧ سنة ضحية عمالة الأطفال، نسبة الرسوب المتكرر في المرحلة التكميلية ١٣٪، ونسبة تراكم الرسوب ١٪).

وطن المصارف والسياحة والتحويلات المصرفية وإدارة المال فيه لا تتوافق مع احتياجات جميع أبنائه. وطن السياحة ولكن مرافقه العامة، أو الخاصة ذات الاستخدام العام، غير متاحة لجميع أبنائه وسياحه لحواجز هندسية وثقافية ومادية.

في ظل هذا التنوع الجغرافي والسياسي والاقتصادي

كثير التداول خلال العقود الثلاثة المنصرمة بمصطلحات عديدة كالتنمية البشرية، التنمية الريفية، التنمية المستدامة، التنمية البيئية وغيرها... كانت بمثابة عناوين لتنمية شرائح وأطر مختلفة في المجتمع اللبناني. وكون المجتمع عبارة عن شرائح مختلفة تتفاعل فيما بينها ضمن أطر جغرافية وسياسية وثقافية واجتماعية نعمل على إبراز مصطلح «التنمية الدائمة» الذي يدمج بين مفهومين:

«التنمية»، هي تنمية كل شرائح المجتمع وأطره التنظيمية من سياسية واجتماعية وثقافية عبر إزالة الحواجز التي تعيق مشاركة كل أطياف التنوع.

«الدائمة»، هي التفاعل بين مختلف الأطياف والحق في المشاركة لمحاربة العزل والتمييز.

يشكل لبنان، بمساحة ١٠٤٥٢ كلم مربعاً، وبتنوع تضاريسه إطاراً جغرافياً يحتضن أربعة ملايين مواطن موزعين ما بين شباب ومسنين وأطفال ونساء، أشخاص معوقين وغير معوقين. بتنوع انتماءاتهم الدينية والسياسية والثقافية والعرقية. كما يحتضن حوالي أربع مئة ألف لاجئ فلسطيني ويقصده سنوياً حوالي مليوناً زائر بهدف السياحة والعمل.

إنه لبنان وطن يعيش فيه الجميع ولكنه ليس للجميع،

وطن الطوائف والملل والاتجاهات السياسية المتعددة، والولاء للطائفة والملة والجهة السياسية فيه أكبر من الولاء للوطن.

وطن الحرف ومدرسة الحقوق والصروح التعليمية، والحرف ممنوع عن بعض أبنائه لحواجز مختلفة (نسبة الأمية عند البالغين، أكثر من ١٥ سنة، هي ٧٪ عند الذكور، و ١٨٪ عند الإناث).

وطن الشباب والشباب يضطر إلى الهجرة منه بحثاً عن مساحة سياسية ثقافية أو اجتماعية (حوالي نصف مليون مهاجر ما بين أعوام ١٩٩٢ و ٢٠٠٧، ٧٧٪ منهم من الشباب).

وطن بنسبة نسائه عالية، والنساء فيه محرومات من بعض حقوقهن الحيوية، (نسبة النساء في المجتمع ٥١٪، حق إعطاء الجنسية لأولادهن...)

وطن بأشخاصه المعوقين الذين تتعدى نسبهم الـ ١٠٪، ولكنهم معزولون عن بقية مواطنهم بسبب



يا منطير سوا .. يا منوقع سوا



لائحة المعايير.. من أجل مؤسسات للجميع

إعداد: سهية بوحسن

مساهمة الأشخاص المعوقين من مختلف الأعمار والفئات في المنظمة. هي أداة لضمان عدم تعرض أي شخص للتمييز والاستبعاد من المشاركة في أعمال المنظمة. وبما أن مفهوم التنوع يتناول العديد من الفئات جاءت لائحة المعايير هذه لتتناول موضوع الإعاقة والأشخاص المعوقين.

من الضروري جداً أن تتبنى المنظمة مبادئ وقيماً كمفهوم التنوع، وبالتالي أن تعمل على نشر هذه السياسة بشكل إيجابي بين العاملين والمستهدفين والشركاء.

تتناول اللائحة المحاور التالية في عمل الجمعية: سياسة الجمعية، الموارد البشرية والبنية (الهيكليّة)، إمكانية الوصول (البيئة الهندسية)، الميزانية، البرامج والمشاريع.

أولاً: سياسة المنظمة

سياسة المنظمة هي الإطار الأساسي الذي يحدد رؤية، رسالة، أهداف وبرامج المنظمة. وبالتالي السياسة هي التي تحدد مبادئ العمل وتنظيمه والمسؤوليات المختلفة والمترتبة. إن تغيير سياسة المنظمة لتكون دامجة يبدأ من قرار يتخذه أصحاب القرار فيها. وعليه يجب على سياسة المنظمة أن تركز على ضرورة إزالة جميع العوائق التي تحول دون مشاركة الأشخاص المعوقين وتأخذ بعين الاعتبار كافة أنواع الإعاقة والتي تختلف بين شخص وآخر، وذلك من خلال تأمين كافة اللوازم المناسبة لكل شخص بحسب نوع الإعاقة.

ما هي آلية كتابة السياسة العامة، ومن يشارك في كتابتها للمنظمة (المؤسسة / الجمعية)؟
ما هي أبرز المبادئ التي تروج لها المنظمة؟
أي قضية تنموية أو حقوقية تعمل عليها المنظمة؟
كيف تشمل أو تدرج الإعاقة ضمن القضايا التي تعمل عليها المنظمة؟
كيف تعمل المنظمة لتعزيز المعرفة لديها بقضايا الإعاقة؟
هل تعتمد المنظمة وضع خطة فردية لأي من المستفيدين أكان المستفيد مؤسسة أم فرداً؟ هل تتضمن الخطة الفردية الأشخاص المعوقين؟
كيف تنعكس الإعاقة في الخطة الفردية؟

ثانياً: الموارد البشرية

إن أبرز العوامل التي تجعل من المنظمة دامجة هو التكيف، أي تكيف مكان وبرنامج العمل لجعله قابلاً لاستقبال ومشاركة الأشخاص المعوقين.

من هنا تكمن ضرورة مراجعة عمل المنظمة للتأكد من أنها لا تعيق عملية توظيف أشخاص معوقين لديها. لذا، على المنظمة الدامجة أن تذكر تشجيعها لطلبات توظيف الأشخاص المعوقين حين الإعلان عن أي وظيفة شاغرة لديها، وبالتالي يجب أن يكون إعلان الوظيفة مجهزاً للأشخاص المعوقين (برايل، ملفات صوتية). ويعتبر من المفيد أن تجمع المنظمة العاملين لديها مع أي شخص معوق في حال توظيفه وذلك لدراسة ومناقشة التكيفات الضرورية من أجل إيجاد بيئة عمل مثالية.

لائحة المعايير، هي دليل تقييمي للجمعيات والمؤسسات في القطاع العام والخاص وفي المجتمع المدني. وهي أداة تستخدم لإعادة التأكيد على صحة مسار الإستراتيجيات داخل عمل الجمعية أو المؤسسة، وتحدد ما إذا كانت تعمل على تحقيق التنمية وفق المعايير الدولية. لهذا تعمل لائحة المعايير على عدّة محاور داخل الجمعية والمؤسسة: الموارد البشرية، القوانين، سياسة ورؤية الجمعية والمؤسسة، البرامج، الموازنة، العلاقات الخارجية، بالإضافة إلى البيئة الهندسية.

تستخدم المؤسسات والجمعيات وحتى الوكالات الدولية للتنمية لائحة المعايير في إطار تطوير إستراتيجيات داخل الجمعية تؤدي إلى تحقيق مستويات عالية من المنفعة للمجتمع وللمستهدفين وحتى إلى المؤسسة والجمعية نفسها.

أما الدمج فهو حق إنساني لكل الأشخاص مهما كانت فروقاتهم الفردية، تكمن غايته في تحقيق تكافؤ الفرص بين أعضاء المجتمع على كل المستويات وفي كل المجالات. كما أنه فلسفة تعبر عن التنوع الموجود في المجتمع ووسيلة لإلغاء التمييز والتمييز. تدعم المواثيق والاتفاقيات الدولية مفهوم حقوق جميع الأشخاص بالمساواة ومفهوم الدمج وأبرزها: شرعة حقوق الإنسان (١٩٤٨)، إتفاقية حقوق الطفل (١٩٨٩)، بالإضافة إلى الاتفاقية الدولية بشأن تعزيز حقوق الأشخاص المعوقين وكرامتهم (٢٠٠٦).

يتطلب الدمج أن تقوم المنظمات والمؤسسات بإعادة النظر في النظم القائمة لجعلها دامجة وممكنة للجميع، وعليه يجب أن تضع المنظمات إستراتيجيات تضمن استهداف الأشخاص المعوقين من خلال برامجها. وتتبع سياسة الدمج خطوات معينة تبدأ من اتخاذ القرار باعتماد تلك السياسة، وعدد من المحاور الأساسية التي يجب الاعتماد عليها للتأكد من صحة تطبيق الدمج.

لقد انتظر الأشخاص المعوقون وذووهم في لبنان كثيراً ليروا أن مفهوم الدمج يطبق في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. لذلك علينا جميعاً أن نأخذ خطوات فعالة في جعل معايير الدمج والإعاقة متضمنة في عملية التنمية. ولتحقيق هذا يجب جعل الأشخاص المعوقين شركاء في عملية التنمية من مرحلة صنع القرار مروراً بالتنفيذ إلى التقييم والمراقبة.

لائحة المعايير «من أجل أن تكون الجمعية / المؤسسة للجميع» تم كتابتها وتحضيرها من قبل اتحاد المقعدين اللبنانيين مستنداً في ذلك إلى الخبرة التي اكتسبها في عمله بتحقيق الدمج للأشخاص المعوقين وإلى البرامج التي تنفذ في الإتحاد في هذا الإطار. بالإضافة إلى الدراسات التي تم إصدارها في الإتحاد. بالإضافة إلى المراجع الخارجية وخاصة التجارب الغربية في اعتماد معايير دامجة لتحقيق المشاركة لجميع فئات المجتمع بما فيهم الأشخاص المعوقين. كما كان هناك إستشارات مع خبراء في مجال عمل الجمعيات وفي الدمج.

أهداف اللائحة

تهدف لائحة المعايير هذه إلى مساعدة القيمين على عمل المؤسسات والجمعيات من التأكد أن جمعيتهم تستهدف جميع فئات المجتمع، وبالتالي فهي تساعد على تحديد المحاور الأساسية في عملية صنع السياسات وتنفيذها وكيفية جعلها دامجة، كما تعمل على تحفيز صانعي القرارات إلى اتخاذ خطوات عملية تؤدي إلى تطبيق الدمج.

تعمل لائحة المعايير «من أجل أن تكون المنظمة (الجمعية أو المؤسسة) للجميع» على تقييم عمل المنظمات بهدف تطوير بيئة تعتمد التنوع من خلال بناء إطار لإدخال معايير دامجة في رؤية المنظمة، رسالتها، أهدافها، سياساتها وبرامجها. إنها تعتبر نقطة الانطلاق لدراسة

نشرة توجيهية تصدر عن الوحدة الإعلامية في اتحاد المقعدين اللبنانيين بالتعاون مع مشروع التنمية الدامجة والمناصرة الذاتية

إشراف : سيلفانا اللقيس

مدير التحرير : عماد الدين رائف

إعداد : د. مروان البسط، سمية بوحسن، رشا ناصر الدين

تصميم وإخراج: فؤاد المقداد



رابعاً: الميزانية

الميزانية هي الأداة الأساسية التي تحدد قدرة المنظمة المالية. إن اعتماد الدمج في المنظمة يتطلب بعض التجهيزات المادية البسيطة التي يجب أن يخصص لها جزء في الميزانية العامة حين وضعها وذلك في قطاعات عملها المختلفة وذلك من أجل ضمان نجاح مشاركة ومساهمة الأشخاص المعوقين في العمل. لذا من الضروري تحديد ميزانية خاصة في حال استجذبت الإعاقة لدى أحد الموظفين، سواء إن كانت إعاقة دائمة أو مؤقتة، وذلك لتأمين كافة المواد اللازمة له. من ناحية أخرى، يجب الأخذ بعين الاعتبار التكاليف المادية لعملية الدمج حين التحضير لكافة ميزانيات المشاريع والنشاطات. وتجدر الإشارة إلى أن الميزانية المخصصة لقطاع معين، نشاط أو مشروع معين تختلف بحسب سياق وهدف المشروع، عدد الأشخاص المعوقين العاملين والمشاركين فيه وأنواع الإعاقة الموجودة.

كيف تشمل الميزانية الاحتياجات الإضافية لاعتماد المنظمة لسياسة الدمج؟
من هي الجهة المشاركة في وضع الميزانية؟
ما هي الخطة التي تتبعها المؤسسة لوضع الميزانية؟
هل يوجد في الجمعية نظام مراقبة لآلية الصرف؟

خامساً: أنشطة البرامج والمشاريع

لا تصبح سياسة المنظمة حقيقية واقعة إذا لم تجل دورها في اتخاذ إجراءات ملموسة على مستوى البرامج. والبرامج والمشاريع هي التي تمثل الأنشطة الأساسية للمنظمات التي تستجيب لاحتياجات المجتمع. الخطوة الأولى لإنتاج برامج دامجة هو أن يتم دمج الأشخاص المعوقين في جميع أنشطة البرامج من التخطيط إلى التنفيذ والرصد ومن ثم التقييم، وخاصة في البرامج التي لا تستهدف مباشرة الأشخاص المعوقين. فإنه يعتبر من المربح أكثر وأقل استهلاكاً للوقت والجهد والموارد أن يتم دمج الأشخاص المعوقين في مرحلة التخطيط واعتماد إمكانية الوصول في مرحلة تصميم وكتابة المشاريع عن أن تتم عملية الدمج في مراحل لاحقة. المشاريع والبرامج يجب أن تكون دامجة عن طريق الحد من حواجز إمكانية الوصول إليها في عملية التطبيق، المواد الإعلامية، التدريب، اللغة المستخدمة ومكان العمل. يتعين على المنظمة أن تملك نظام وأدوات مناسبة لتقييم كل البرنامج والمشاريع.

من هي الفئة المستهدفة في البرامج والمشاريع ضمن المؤسسة؟
ما هي معايير اختيار المستفيدين؟
ما هي المعايير المتبعة في وضع أي برنامج؟
هل يعتمد على دراسات ومسوحات معينة عند وضع أي مشروع أو برنامج؟
هل تعتمد الجمعية مقاربة حقوق الإنسان في وضع البرامج؟
من يشارك في وضع البرامج ومراقبة تنفيذها؟
ما هي المعايير المتبعة في آلية مراقبة تنفيذ البرامج؟

كيف تقيمون معيار التنوع (الاطلاع على الأدوات المساعدة في عملية التكييف المرافقة لعملية التوظيف) في وحدة الموارد البشرية داخل المنظمة؟

هل تسعون في منظماتكم إلى توظيف أشخاص معوقين؟ إذا نعم، ما هي آلية التوظيف؟

هل يوجد برنامج لتدريب الموظفين لديكم؟

وما هي أهداف برنامج التدريب؟

هل تعتمد المنظمة في عملية التوظيف القوانين ذات الصلة؟ (القانون ٢٢٠/٢٠٠٠، والاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص المعوقين)؟

هل يوجد شخص معتمد في المنظمة يعمل على تأمين عملية التكييف داخلها؟

ثالثاً: إمكانية الوصول

لكي تكون المؤسسة دامجة، يجب أن تعمل على تأمين إمكانية الوصول التي تشمل النقاط التالية: البيئة المجهزة هندسياً، وسائل النقل، وسائل الاتصال والتواصل.

البيئة المجهزة هندسياً هي بيئة يمكن استعمالها من قبل الجميع، أي تؤمن الحرية والإستقلالية في الحركة والوصول. كما تؤمن وسائل النقل الدامجة إمكانية الوصول للأشخاص المعوقين إلى أماكن الأنشطة، وتسهل عملية الانتقال من دون الحاجة إلى بذل أي جهد إضافي.

بالإضافة إلى استطاعة الأشخاص المعوقين الحصول على المعلومات والمواد اللازمة للعمل مثل الكتابة بطريقة «برايل» للأشخاص المكفوفين، وهذا يشمل أيضاً استخدام لغة الإشارة أو غيرها من التقنيات الملائمة.

هل المعايير الهندسية التالية متوفرة في مبنى المؤسسة.

منحدر عند المدخل

موقف مجهز

مصعد

ممرات واسعة

وحدات صحية واسعة

ما الإجراءات التي تأخذها المؤسسة لتأمين مبنى مجهز لاستقبال الأشخاص المعوقين؟

ما هي الأماكن التي يستطيع الأشخاص المعوقون الوصول إليها داخل المؤسسة؟

ما هي آلية وصول المعلومات إلى المستفيدين. وهل يؤخذ بعين الاعتبار الوسائل البديلة والمكيفة للأشخاص المعوقين؟ (مثل البرايل).

تنمية من الكل .. لكل



مشروع التنمية الدامجة والمناصرة الذاتية: معاً نحقق العدالة الإجتماعية

- تطوير معارف المجموعة فيما يتعلق بواقع وحقوق الأشخاص المعوقين واللاجئين والأطفال والنساء في لبنان.

- تعزيز مهارات المجموعة في مجال إعداد التقارير والبيانات والتواصل وتكنولوجيا المعلومات وغيرها من الآليات التي تتطلبها حملات المناصرة - تيسير التعاون بين المجموعة والجهات المؤثرة في مجتمعها المحلي من بلديات ووسائل إعلام ومؤسسات تربوية وغيرها.

بدورها، تقوم مجموعات الرصد المجتمعية بالتالي:

الترويج لحقوق الفئات المهمشة الأربع عبر تنظيم أنشطة وحملات توعية.

رصد الانتهاكات التي تتعرض لها هذه الفئات وتوثيقها في تقارير تعرض على الرأي العام.

مراقبة تطبيق القانون اللبناني الخاص بحقوق الأشخاص المعوقين في لبنان.

إقتراح قوانين وأوراق إصلاح من شأنها أن تؤسس لبيئة تستجيب للاختلاف.

التعاون الوثيق مع المجتمع المدني والبلديات ووسائل الإعلام والمؤسسات التربوية وغيرها من الجهات لتحقيق رسالتها. ■

متناول مجموعات الرصد المجتمعية والوزارات ومؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية. تقديم الإستشارات للوزارات المعنية والمنظمات غير الحكومية لتسهيل عملها وإسراع عملية التغيير.

مجموعات الرصد

يعتبر اتحاد المقعدين اللبنانيين مجموعات الرصد المجتمعية الأداة الأهم والأكثر تأثيراً في رسالة مشروع التنمية الدامجة والمناصرة الذاتية. وهو إذ يلتزم تشكيل خمس مجموعات تضم

ممثلين عن الفئات المهمشة الأربع فضلاً عن أفراد وجمعيات تعنى بقضايا الأشخاص المعوقين واللاجئين والمرأة والطفل في كل من عكار وطرابلس وبيروت/ جبل لبنان والبقاع وجنوب لبنان، يطمح الإتحاد أن تتحول هذه المجموعات إلى شبكة وطنية تكون صوت المهمشين وتشكل جماعة ضغط تتحرك محلياً وعلى مستوى لبنان لمناصرة حقوق هذه الفئة.

ويقوم اتحاد المقعدين اللبنانيين بتنظيم دورات تدريبية وورش عمل في سبيل:

هذه المجموعات بالمعارف والمهارات الضرورية ما يمكنها من التحرك باستقلالية للإضاعة على قضايا التهميش وانتهاكات الحقوق والحث على خلق سياسات محلية ووطنية تصون هذه الحقوق. ويطمح الإتحاد أن يكون قد أسهم قبل نيسان ٢٠١١ في: تعزيز التواصل بين المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والفئات المهمشة في المجتمع لتصميم سياسات إنمائية وإقتصادية وإجتماعية تراعي

حقوق هذه الفئات تأسيس مجموعات رصد مجتمعية تتألف من عينة تمثل جميع فئات المجتمع المحلي

وتلعب دور المراقب والمسائل. تنتشر هذه المجموعات على طول خارطة اللبنانية لتشكل شبكة وطنية قادرة على التحرك بانتظام لمناصرة قضايا التهميش.

التعاون الوثيق مع البلديات ووسائل الإعلام والمؤسسات التربوية لتنظيم حملات وأنشطة من شأنها تحقيق مكاسب حقوقية لمصلحة الفئات المهمشة الأربع.

إعداد تقارير وكتيبات تعالج واقع الفئات المهمشة في لبنان وتقدم حلولاً وأدوات للتغيير، يضعها الإتحاد في

الدمج الإجتماعي حق إنساني يؤمن لجميع الأفراد على اختلافهم بيئة إجتماعية خالية من العوائق المادية والمعنوية. وقد لحظت المواثيق والإتفاقيات الدولية هذا الحق لضمان حصول كل إنسان، بغض النظر عن قدراته الجسدية وعرقه وجنسه وعمره، على الخدمات الإجتماعية والصحية والتربوية والثقافية والسياسية وفرص عمل لائقة. وتعد المناصرة أداة لتحقيق هذه الغاية، ففتكون من مجموع الجهود المبذولة بهدف بلوغ مجتمع يتقبل ويقدر أفراد الاختلاف ويلتزمون إستحداث بيئة مادية ومعنوية تراعي حاجات وامتيازات جميع فئات المجتمع.

أطلق اتحاد المقعدين اللبنانيين المرحلة الثانية من مشروع التنمية الدامجة والمناصرة الذاتية في تشرين الثاني ٢٠٠٩، بغية الترويج للمفاهيم والقيم الإنسانية التي من شأنها أن تؤسس لمجتمع يلتزم تأمين ظروف معيشية مادية ومعنوية لائقة للفئات المهمشة في المجتمع، لا سيما منها الأشخاص المعوقون واللاجئون والنساء والأطفال. ويستخدم المشروع مقاربة فريدة تجمع هذه الفئات والمؤمّنين بحقوقهم تحت مظلة العدالة الإجتماعية، بدلاً من معالجة قضية كل فئة على حدة، ويسعى لتزويد

للاتصال بإتحاد المقعدين اللبنانيين:

بيروت، وطى المصيطبة - هاتف/فاكس: ٣٠٧٣٦٦-٠١
بيروت، طريق الجديدة - هاتف/فاكس: ٦٥٠٤١٧-٠١
صيدا - هاتف/فاكس: ٧٢٢٣٣٧-٠٧
النبطية - هاتف/فاكس: ٧٦٨٩٨٨-٠٧
صور - هاتف: ٣٥٠٣٦٦-٠٧
البقاع الأوسط، برالياس - هاتف/فاكس: ٥١٢٤٤٠-٠٨
البقاع الشمالي، بعلبك - هاتف/فاكس: ٣٧٢٢٢٤-٠٨
البقاع الغربي، مشغرة - هاتف/فاكس: ٦٥٠٦٥٢-٠٨

زوروا موقعنا الإلكتروني: www.lphu.com - البريد الإلكتروني: info@lphu.com - الوحدة الإعلامية: media@lphu.com

أصبح هذا المشروع ممكناً بفضل الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية AECID وحركة من أجل السلام MPDL



مشروع التنمية الدامجة والمناصرة الذاتية

